



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني

تقرير حالة البلاد 2021

الملخص التنفيذي



مقدمة

يغطي تقرير حالة البلاد 2021 ما مجموعه 21 مراجعة تتوزع على ثمانية محاور، هي: أولاً، محور الاقتصاد الكلي ويشتمل على ثلاث مراجعات تتناول موضوعات السياسة المالية، والسياسة النقدية، وبيئة الأعمال والاستثمار. المحور الثاني، محور القطاعات الأولية، ويتناول ثلاث مراجعات للمياه والزراعة والبيئة. وفي الترتيب الثالث يحل محور القطاعات الاقتصادية، متضمناً مراجعات ثلاثاً أيضاً، تتناول ملف الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويليه السياحة ثم الطاقة. وفي الترتيب الرابع يحل محور قطاعات البنية التحتية بثلاث مراجعات تغطي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي والبريد، وكلاً من النقل، والإسكان والبنية التحتية.

أما المحور الخامس، فهو محور الموارد البشرية، ويشتمل على ثلاث مراجعات تختص بالتعليم العام، والتعليم العالي، ثم ملف سوق العمل والتشغيل وقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني. ويليه المحور السادس، وهو محور التنمية المجتمعية (1)، ويتضمن اثنتين من المراجعات؛ واحدة للصحة والأخرى لملف التنمية الاجتماعية وشؤون المرأة والأسرة والطفل. ثم ننتقل إلى المحور السابع، محور التنمية المجتمعية (2)، ويتضمن مراجعتين للثقافة والشباب. وأخيراً، تُختتم مراجعات حالة البلاد 2021 بالمحور الثامن، وهو محور التنمية السياسية وتطوير القطاع العام، ويشمل مراجعتين الأولى للتنمية السياسية والثانية لتطوير القطاع العام. وفيما يلي نبذة موجزة عن كافة المحاور والمراجعات.

أولاً: محور الاقتصاد الكلي

شهدت السياسة المالية تطورات ملموسة خلال عام 2021، انعكست على زيادة الضغوطات المالية على الخزينة الناجمة عن ارتفاع المديونية العامة وعجز الموازنة العامة. ومع الجهود المبذولة في تحسين كفاءة تحصيل الإيرادات المحلية، إلا أنها ما زالت قاصرة عن تغطية النفقات الجارية والرأسمالية، أو حتى تمويل مشاريع رأسمالية جديدة بسبب محدودية الحيز المالي المتاح.

وفي هذا الإطار، تناولت مراجعة السياسة المالية خمسة أقسام رئيسية، بدأت أولاً بمكونات موازنة الدولة لعام 2021، وتوقفت عند الإيرادات العامة للحكومة المركزية والإشكالات المتصلة بالإيرادات المحلية من حيث طبيعة مصادرها وهيكلها، واعتمادها على الضرائب غير المباشرة التي تحد من عدالة النظام الضريبي وتعدد المرجعيات التشريعية المانحة للإعفاءات الضريبية والحوافز الاستثمارية، ثم النفقات العامة للحكومة المركزية والإشكالات المتصلة بالنفقات العامة (الجارية والرأسمالية)، مثل عدم جاهزية المشاريع

الرأسمالية للتنفيذ وتجاوز النفقات الجارية الإيرادات العامة، وعرجت بعد ذلك على مناقشة بنود العجز/ الوفر للحكومة المركزية، وعلى الرصيد القائم للدين العام وخطة إصدار السندات، وموازنات الوحدات الحكومية. وختمت المراجعة هذا القسم ببحث أبرز الإصلاحات المالية من خلال قانوني ضريبة الدخل والمبيعات، وبرنامج التصحيح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفي القسم الثاني من ورقة السياسة المالية، توقفت المراجعة أمام مواطن الخلل في السياسة المالية، والتي من أبرزها الاقتراض لتغطية النفقات الجارية (الرواتب)، ونادراً ما يُقترح من أجل مشاريع رأسمالية ذات قيمة مضافة إنتاجية للاقتصاد الوطني، وعدم تمكن الموازنة من إدراج المخصصات الرأسمالية الكافية، لتوفير فرص عمل، ومعالجة مشكلتي الفقر والبطالة ونمو النفقات الجارية على نحو كبير. ثم تطرقت المراجعة إلى أهم التشريعات والقرارات والحزم المالية التي أُطلقت خلال جائحة كورونا والتي كان من أبرزها المحافظة على فرص العمل وتسوية القضايا العالقة مع المكلفين، والإعفاء من الرسوم والغرامات ودعم فوائد القروض.

أبرز توصيات السياسة المالية:

(1): تخفيض تدريجي في نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بعد المنح الخارجية وقبلها، تدريجياً، (2): تطوير النظام الضريبي وتحديثه، (3): تعميق هيكل العدالة الضريبية والاعتماد على الضرائب المباشرة، (4): إحداث زيادة تدريجية في النفقات الرأسمالية إلى إجمالي الإنفاق من خلال مأسسة إدارة استثمارات الحكومة. أما في جانب الدين العام، فقد أوصت المراجعة بضرورة (5): إنشاء وحدة في وزارة المالية لتعزيز القدرات في مجال إدارة الدين العام، والتننبؤ بالمستهدفات المالية، وإدارة المخاطر المالية المحتملة، (6): تعزيز شفافية الإنفاق العام من خلال الإفصاح عن بنود الإنفاق المتفرقة أو المختلفة، واقتصار النفقات الرأسمالية على النفقات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي الحكومي، (7): تفعيل نافذة السجل الوطني للمشاريع الاستثمارية العامة بما يضمن مراجعة المشاريع الحكومية المراد إدراجها في الموازنة السنوية للدولة، مع التحقق من إمكانية تنفيذها، (8): أن تركز الموازنة العامة سنوياً على قطاع واحد أو أكثر من القطاعات الرائدة لتقود النمو الاقتصادي، وتصبح جدوى المشاريع الرأسمالية أكثر تركيزاً.

المراجعة الثانية ضمن محور الاقتصاد الكلي، جاءت حول السياسة النقدية، وتشير أبرز التطورات التي شهدتها السياسة النقدية والمصرفية للبنك المركزي إلى المرونة والاستجابة

السريعة والاستباقية للتخفيف من تداعيات جائحة كورونا. إذ تم اتباع سياسة نقدية توسعية من خلال تخفيض أسعار الفائدة وتوفير السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي، وتعزيز قدرة القطاعات الاقتصادية على مواجهة التداعيات السلبية للجائحة. وفي هذا الشأن، أظهرت المؤشرات النقدية ومؤشرات البنوك تحسناً في أداؤها خلال عام 2021. وفي ظل استمرار التحديات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد الوطني من تراجع في النمو الاقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة وتراجع في تدفق الاستثمارات الأجنبية وارتفاع عجز الحساب الجاري والضغط التضخمي التي يشهدها الاقتصاد الوطني العالمي حالياً، قام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية تمثلت برفع أسعار الفائدة.

ولقد ركزت مراجعة السياسة النقدية على عدة أقسام، أولها: توجهات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي الاحترازية لمواجهة جائحة كورونا. وثانيها: تطور مؤشرات السياسة النقدية. وثالثها: أهم التطورات على صعيد أداء الجهاز المصرفي ومتانته. ثم انتقلت المراجعة في القسم الرابع لبحث بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتصلة بمؤشرات السياسة النقدية. وتناولت في القسم الخامس السوق المالي، وانتهت بتقديم جملة توصيات.

أبرز توصيات السياسة النقدية

(1): الاستمرار في احتواء الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية (العجوزات في الموازنة العامة والحساب الجاري)، والمحافظة على جاذبية الدينار الأردني، واستمرار استقرار سعر الصرف، وتحقيق معدلات تضخم مقبولة. والتركيز على (2): إزالة المعوقات الإدارية والمالية لإنشاء الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والمتناهية في الصغر والمشاريع الريادية، إضافة إلى (3): الاستمرار في السياسات التحفيزية لدعم النمو الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي، (4): الاستمرار في تمكين الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من الحصول على التمويل اللازم، لممارسة أعمالها وفق آجال متوسطة أو طويلة، وبأسعار فائدة ملائمة من خلال برامج البنك المركزي الأردني، (5): تقديم الحوافز الاقتصادية الحقيقية للقطاع الصناعي، وتمكينه من تخفيض تكاليف الإنتاج في ضوء ارتفاع حدة المنافسة مع الأسواق العالمية والإقليمية، (6): توسيع الرقابة على قطاع التمويل بإخضاع جميع مؤسسات التمويل لمظلة البنك المركزي. (7): تعزيز استقلالية بورصة عمان ومؤسسات السوق، وتقديم الدعم اللازم لها لتنفيذ خططها الاستراتيجية، وتمكينها من استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها، وتعزيز مركزها المالي، (8): تقديم الحوافز والتسهيلات لتشجيع إدراج شركات جديدة في البورصة.

وجاءت المراجعة الثالثة ضمن محور الاقتصاد الكلي لتتناول بيئة الأعمال والاستثمار، في خمسة أقسام. وتبين أبرز التطورات استمرار تراجع بيئة الأعمال والاستثمار وانعكاسها السلبي على تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة وتعميق التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني. ولعل ما وصلت إليه مستويات الاستثمار من تراجع خلال السنوات الماضية، يعكس بوضوح هذه التحديات، وعدم القدرة على استغلال ما لدينا من بيئة تشريعية وعوامل جذب ممكنة في الاقتصاد.

وقد ركز القسم الأول من المراجعة على منظومة الاستثمار وبيئة الأعمال في الأردن من زاوية واقع الاستثمار وتطورات، وواقع بيئة الأعمال. ويبحث المراجعة في قسمها الثاني في المعوقات التي تواجه بيئة الأعمال والاستثمار ومواطن الخلل وضعف الأداء، والتي من أهمها ارتفاع تكاليف الإنتاج ومعدلات الضرائب وتعقيد الإجراءات، بينما سلّط الضوء في القسم الثالث على الإجراءات والبرامج والتوجهات الحكومية والاستراتيجيات لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار، بما في ذلك مجال تحليل موازنات الجهات المعنية ببيئة الأعمال والاستثمار.

أبرز توصيات بيئة الأعمال والاستثمار

(1): التأسيس لبيئة ممكنة لجذب الاستثمار، تضمن توحيد مرجعيات الاستثمار من خلال بيئة تشريعية خالقة، (2): إعادة هيكلة العمليات الحكومية وتبسيط الإجراءات، وتفعيل الحكومة الإلكترونية، وتوحيد تصنيف غايات الأنشطة الاقتصادية فيما بينها، (3): تفعيل دور النافذة الاستثمارية لغايات تبسيط الإجراءات ومنح الصلاحيات لممثلي الجهات الحكومية في النافذة، وتحديد مهلة زمنية ملزمة للرد على طلبات المستثمرين والموافقات عليها، (4): تعزيز مبدأ المتابعة والتقييم للخطط والإجراءات الحكومية المعلنة فيما يخص بيئة الأعمال والاستثمار، (5): تحديد أنشطة وقطاعات ومشاريع ذات أولوية لجذب الاستثمار، تراعي درجة التعقيد الاقتصادي، وحجم الاستثمار، وفرص العمل المستحدثة للأردنيين، إضافة إلى جغرافية الاستثمار وتوجيهه للمناطق الأقل حظاً، (7): تعزيز المكون التكنولوجي وعمليات البحث والتطوير، (8): رفع القدرات الفنية والبشرية للمعنيين بالتعامل مع المستثمرين وخاصة غير الأردنيين منهم.

ثانياً: محور القطاعات الأولية

يغطي محور القطاعات الأولية ثلاث مراجعات للمياه والزراعة والبيئة. ويبدأ بمراجعة المياه التي شهدت تطورات ملموسة خلال المدّة السابقة من حيث عدم كفاية المشاريع المائية التي تم تنفيذها لتطوير المصادر المائية، والوصول إلى أمن مائي سليم. فما زال ثمة الكثير من التحديات التي تواجه هذا القطاع، مثل شحّ الموارد، وازدياد الطلب، ونضوب المصادر، والتلوث، وتسيير المياه المدعومة، والاستغلال الجائر للمياه غير المتجددة دون التركيز على زمن نضوبها وحقوق أجيال المستقبل في هذه المصادر. وساهم في تعميق مشكلة نقص المياه الزيادة في النمو السكاني الناجم عن وجود عدد كبير من اللاجئين.

واشتملت مراجعة قطاع المياه على عدة أقسام، وقدمت في أولها ملخصاً عاماً عن قطاع المياه، لتنتقل في القسم الثاني إلى الموارد المائية ثم إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لقطاع المياه والري في القسم الثالث. وتابعت المراجعة في القسم الرابع ما ورد في استراتيجية المياه (2016-2025)، ثم أجرت قراءة في مواطن الخلل في أداء هذا القطاع في القسم الخامس والتي من أهمها نقص المصادر المائية وعدم كفايتها وعدم توفر بدائل لها.

أبرز توصيات قطاع المياه

(1): رفع كفاءة استخدام المياه في الريّ لتوفير المياه العذبة للاستخدام في أغراض أخرى من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة الموفرة للمياه، (2): الاستمرار والسعي للحصول على الحقوق في المياه المشتركة مع دول الجوار، مما سيخفف من الأزمة المائية الخانقة، (3): اعتماد تحلية المياه في العقبة والسير في إنشاء مشاريع التحلية بوصفه خياراً استراتيجياً لحل مشكلة المياه في الأردن باستخدام التكنولوجيا الحديثة، (4): وضع حلول جذرية لمشكلة الفاقد المائي بشقيه القانوني والفني، (5): معالجة التحديات الأخرى المتمثلة بالضخ المتقطع، وزيادة حصة الفرد في الاستعمالات المنزلية، واستنزاف المياه الجوفية.

المراجعة الثانية ضمن محور القطاعات الأولية، تناولت قطاع الزراعة الذي شهد أيضاً تطورات مهمة تتصل بالأمن الغذائي في ظلّ جائحة كورونا. إذ تم إيلاء القطاع الزراعي أولوية قصوى نتيجة مساهمته الكبيرة في استمرار تدفق السلع الزراعية إلى الأسواق خلال الجائحة، وتعزيز الروابط الخلفية والأمامية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتأتي مراجعة الزراعة في عدة أقسام، بدأتها بملخص عام عن القطاع، ثم قدمت قراءة في الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية (2020-2025)، وتابعت في القسم الثالث

الإنجازات المتحققة في المشاريع التنموية للاستراتيجية الوطنية. وسلطت الضوء في القسم الرابع على مواطن الخلل في أداء وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها، والتي من أبرزها نقص الكوادر البشرية وضعف الموارد المالية.

أبرز توصيات القطاع الزراعي

(1): إعادة النظر في المنظومة التشريعية التي تحكم عمل الأنشطة الزراعية والأنشطة الداعمة لها، (2): تحرير سوق مدخلات الإنتاج الزراعي، (3): حوكمة إجراءات التفتيش والرقابة على الأنشطة الاقتصادية، (4): مواهنة الصلاحيات مع المهام الأساسية للوزارة، ومراعاة عدم الازدواجية في الصلاحيات مع الوزارات والمؤسسات الأخرى، (5): التدريب على التكنولوجيا الزراعية الحديثة وتطوير منظومة الإرشاد الزراعي، (6): استكمال قاعدة البيانات الزراعية، وتفعيل تسجيل المزارعين لتحويل القطاع الزراعي من قطاع غير منظم إلى قطاع زراعي منظم، (7): تطوير قنوات التسويق الداخلي، وتطوير جودة المنتجات الزراعية المتداولة في الأسواق المحلية لتقليل نسبة الفاقد من الغذاء، (8): إنشاء مجتمعات للصناعات الزراعية التي تحقق الجدوى الاقتصادية، (9): توجيه البحوث الزراعية إلى الزراعة التجارية، وإدخال الأصناف التجارية إلى القطاع الزراعي، (10): تطوير مختبرات البحوث الزراعية لمنح الشهادات التي تتطلبها الأسواق التصديرية، (11): رفع رأس مال مؤسسة الإقراض الزراعي وتوسيع خدماتها المصرفية، (12): تفعيل دور الاتحاد التعاوني وإظهاره إلى حيز الوجود، وإعادة النظر في الأنظمة التي تحكم عمل الجمعيات التعاونية، (13): وضع منظومة للحوافز الضريبية للجمعيات التعاونية مرتبطة بالاستثمار والتشغيل وخلق فرص العمل للأردنيين.

المراجعة الثالثة ضمن محور القطاعات الأولية اختصت بالبيئة التي شهدت تطورات ملموسة في المدّة السابقة نتيجة تزايد الاهتمام بقضايا البيئة وتزايد الضغوط على عناصرها، والمتمثلة بالتسارع في الزيادة السكانية وزيادة الرقعة العمرانية، والتنوع في الصناعات وزيادة أعداد المنشآت الصناعية، إضافة إلى التغير المناخي. إذ تواجه المملكة تغيرات كبيرة في المناخ تتمثل في التغيرات بدرجات الحرارة وكميات هطول الأمطار، والتغيير المتسارع في أنماط الإنتاج والاستهلاك وتشابك العلاقات بين القطاعات، مثل المياه والزراعة والطاقة والتطوير الحضري. مما يشكل خطراً محدقاً على النظم الطبيعية والبشرية في المملكة، ويتطلب تعزيز إدماج الأبعاد البيئية في السياسات الوطنية المختلفة، وفي الاتفاقيات الدولية والثنائية ومتعددة الأطراف.

وتضم مراجعة البيئة عدة أقسام، أولها عرض واقع قطاع البيئة في الأردن، وثانيها متابعة استراتيجية وزارة البيئة (2020-2022)، وثالثها الوقوف على مواطن الضعف والخلل في التنفيذ والأداء، والتي من أهمها نقص الموارد المالية المخصصة وانخفاضها، وتعدد المرجعيات وتداخل الصلاحيات وضعف الاستجابة من المؤسسات والوزارات.

أبرز توصيات قطاع البيئة

(1): دعم الجهود المبذولة لتحقيق المستوى المنشود من الوعي العام البيئي داخل المجتمع الأردني وعلى سائر المستويات الاجتماعية والثقافية، (2): متابعة إصدار التقارير الدورية المختلفة والمرتبطة بحالة البيئة في الأردن بانتظام، (3): تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة الجمعيات البيئية في صياغة القرارات والتعليمات المتصلة بحماية البيئة وصونها، (4): معالجة الانتهاكات الحقوقية البيئية كافة (الإجرام البيئي)، (5): إدراج حق المواطن في البيئة المتوازنة والتنمية المستدامة ضمن القرارات والسياسات العامة للدولة، (6): تعزيز العمل التشاركي ما بين وزارة البيئة والجهات التعليمية كافة، (7): تطبيق الممارسات العالمية الفضلى فيما يخص محطات التنقية القريبة من التجمعات السكانية، (8): دعم إنتاج المحتوى الرقمي بأشكاله كافة، وبيان مدى خطورة التلوث البيئي.

ثالثاً: محور القطاعات الاقتصادية

اشتمل محور القطاعات الاقتصادية على ثلاث مراجعات، تناولت الأولى ملف الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتشير آخر التطورات التي عصفت بهذا القطاع خلال جائحة كورونا إلى أهميته القصوى في خلق روابط أمامية وخلفية قوية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، هذا إضافة إلى مساهمته المرتفعة في الإنتاج السلعي والخدمي والقيمة المضافة، وكذلك دوره المهم في التوظيف. وقد شهد هذا القطاع تراجعاً ملموساً في إعداد الشركات المسجلة خلال الجائحة بسبب إغلاق العديد من الشركات نتيجة تراجع الطلب وحجم المبيعات.

وتمت المراجعة لهذا القطاع من خلال عدة أقسام، بدأتها بالأداء الاقتصادي لكل من القطاع الصناعي والقطاع التجاري وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب كفاءة هذه القطاعات مجتمعة، وأهم مؤشرات تنافسيتها، وهي: مؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي، ومؤشر التعقيد الاقتصادي، ومؤشر تكلفة الطاقة. وتشير النتائج إلى تراجع ترتيب المملكة في مؤشر التنوع والتنافسية وزيادة درجة تقييد الاستثمار الأجنبي

وتدني كفاءة استخدام الموارد المحلية وارتفاع تكاليف الطاقة. أما في القسم الثاني، فتناولت المراجعة الخطط الاستراتيجية لقطاع الصناعة والتجارة وسياساته والإنجاز المتحقق، لتنتقل في القسم الثالث إلى الإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة الجائحة والتوجه نحو التعافي الاقتصادي عام 2021.

أبرز توصيات الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

(1): حفز الإنتاج الوطني وتعزيز حصة المنتجات الوطنية في السوق المحلي، (2): بناء استراتيجية وطنية للتصدير، يكون بمقدورها تحديد أولويات الأسواق والمنتجات للصادرات الأردنية، والمساهمة في رفع درجة التنوع السليبي والجغرافي للصادرات الوطنية، (3): توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال البناء على القدرات الفنية والإنتاجية في قطاعات واعدة تعتمد على المدخلات المحلية، والعمل على جذب الاستثمارات لها، (4): منح المناطق والأطراف البعيدة عن العاصمة حزمًا كبيرة من الإعفاءات للضرائب والرسوم لتعزيز عناصر جذب الاستثمار وخلق بيئة جاذبة له تساهم في تشغيل الأيدي العاملة وتخفيض معدلات البطالة، (5): ربط برامج التدريب والتأهيل للعمالة الماهرة في القطاع الخاص والتي تتماشى مع حاجة سوق العمل، والبدء بتعليم دور الاقتصاد الرقمي وتعزيزه، ومهنة التعليم والصناعات الذكية، (6): تعديل نظام المشتريات الحكومية وقراراتها المتصلة بالشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، لرفع نسبة الأفضلية السعرية للصناعات الأردنية في العطاءات الحكومية التي لها قيمة تصديرية تفضيلية، (7): تقوية الروابط بين الجامعات ومراكز الأبحاث والتطوير وبين القطاع الخاص الصناعي، (8): تطوير مراكز التدريب المهني لخدمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك تطوير المنظومة التعليمية باتجاه التعليم المهني.

المراجعة الثانية في إطار محور القطاعات الاقتصادية، تناولت قطاع السياحة الذي شهد تطورات سلبية نتيجة جائحة كورونا، إذ انخفضت مقبوضات الدخل من السياحة بنسبة 75% نتيجة الإغلاق التام الذي شمل كافة منشآته، وكذلك توقف العمل في القطاع كله وفقد العديد من العاملين وظائفهم. وكذلك فرضت جائحة كورونا تحولاً كبيراً في عمل قطاع السياحة، وما زال الإنفاق الحكومي على تطوير البنية التحتية للمواقع السياحية غير متناسب مع الاحتياجات الفعلية لقطاع السياحة لإعادة تنشيطه مرة أخرى. لقد تم بذل جهود كبيرة في مجال تطوير الصناعة السياحية في المملكة خلال السنوات السابقة للنهوض بالقطاع السياحي وجذب الاستثمارات الأجنبية، لما له من دور واسع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للأفراد لتحقيق التنمية المستدامة.

وتضمنت المراجعة الأقسام التالية: تحليل واقع القطاع السياحي للأعوام 2018-2020، والإجراءات المتبعة لمجابهة جائحة كورونا عام 2020، ومراجعة الخطة الاستراتيجية الوطنية للسياحة والخطة الاستراتيجية الخاصة بالوزارة، والمشاريع والبرامج المنفذة من خلال الوزارة ودائرة الآثار العامة وهيئة تنشيط السياحة عام 2020، وتحليل الوضع السياحي.

أبرز توصيات قطاع السياحة

(1): تحفيز فنادق العقبة والبحر الميت على عمل عروض خاصة على أسعارها وخلق منتج منافس، (2): دعم إعادة جدولة ديون الجهات العاملة في قطاع السياحة، (3): توحيد الإجراءات وتعليمات الدخول والخروج لكافة المعابر الأردنية، (4): دعم مكاتب السياحة الدولية الوافدة بمجموعة من الحوافز، (5): عمل برامج إقامة ميسرة لرجال الأعمال من الدول العربية تشجيعاً للاستثمار، (6): منح كافة الموافقات اللازمة لعمل المنشآت السياحية من خلال وزارة السياحة، (7): الاهتمام بالسياحة المجتمعية والمشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة الممولة والمدارة من خلال أبناء المجتمع المحلي، (8): إشراك أبناء المجتمعات المحلية في إعداد خطط لتطوير السياحة في مناطقهم، (9): رفع كفاءة البنية التحتية للطرق المؤدية للمواقع المستهدفة، والاهتمام بالخدمات العامة، (10): تهيئة كافة المواقع السياحية والأثرية في وضع لوحات الشرح والدلالة حول المعلومات التاريخية التي تظهر أهمية هذه المواقع.

المراجعة الثالثة في نطاق محور القطاعات الاقتصادية تختص بقطاع الطاقة الذي شهد عدة أحداث بينت هشاشة القطاع، وتعرضه لأوضاع أدت إلى توقف التزود بالطاقة. إذ شكل ملف الطاقة تحدياً كبيراً للاقتصاد الوطني طوال السنوات الماضية، فقد ازداد الاعتماد على استيراد النفط الخام والمشتقات النفطية والغاز الطبيعي لتلبية احتياجات القطاعات المختلفة. كما استمر تأثير القطاع مثل باقي القطاعات بجائحة كورونا والظروف الإقليمية المحيطة، مما أعاق بعض الأعمال والنشاطات وحد من كفاءة الإجراءات المتخذة. مما يتطلب استمرار التزود الآمن بالطاقة بعيداً عن أي تقلبات في الأسعار. فمع محدودية توفر المصادر التقليدية للطاقة مثل النفط والغاز في المملكة، إلا أنه غني نسبياً بالعناصر النادرة والمشعة وبالصخر الزيتي والطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي يتم استثمارها جزئياً. وتمت مراجعة الطاقة ضمن عدة أقسام، بدأت بالطاقة بين الحاضر والمستقبل، وتسليط الضوء على ثلاثة عناوين فرعية، هي: أرقام وحقائق، ودراسات المقارنة، وتحليل الأداء وتصحيح المسار. أما القسم الثاني، فيتابع تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للقطاع.

أبرز توصيات قطاع الطاقة

(1): تعزيز دور هيئة الطاقة الذرية الأردنية في تطوير استخدام مفاعلات الجيل الثالث والرابع من المفاعلات الصغيرة المدمجة، ومتابعة مهام بناء الكتلة الحرجة ومسؤولياتها، وتقديم الخدمات فيما يتصل بالطاقة الذرية، (2): تسعير المشتقات النفطية بمدّة ربعية أو فصلية (صيفاً وشتاءً) مع الإفصاح عن معدل أسعار المشتقات النفطية المعتمدة في كل مدّة بشفافية تامة، (3): هيكلية التعرفة الكهربائية من خلال التعرفة المرتبطة بالزمن لزيادة الأحمال الصباحية في أوقات انخفاض تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية، (4): تعديل القوانين والتعليمات الناظمة لقطاع الكهرباء، (5): معالجة الديون المتراكمة على قطاع الكهرباء وحوكمتها خارج إطار تعرفة الكهرباء للمستهلكين، (6): تقييم أسعار شراء الطاقة من الطاقة المتجددة (للمرحلتين الأولى والثانية) بالتفاوض مع الشركات القائمة عليها لتكييف محطاتها ليبقى النظام الكهربائي متزنًا، (7): تفعيل المرحلة الثالثة من محطات الطاقة المتجددة، (8): توحيد المرجعيات في قطاع الطاقة من خلال التنسيق والمشاركة في اتخاذ القرارات، والوصول إلى خطط استراتيجية قابلة للتنفيذ.

رابعاً: محور قطاعات البنية التحتية

اشتمل محور قطاعات البنية التحتية على ثلاث مراجعات، تناولت الأولى منها الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي والبريد، وتبرز أهمية هذا القطاع بوصفه أحد الممكّنات الرئيسة للاقتصاد في تشغيل الأيدي العاملة وتنمية التجارة الإلكترونية وتعزيزها، وتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين بعدالة والحد من الفساد. ولهذا القطاع أهمية كبرى وترابط مع كافة القطاعات المختلفة. إذ إنه شهد خلال جائحة كورونا تحدياً كبيراً، وكان له أثر إيجابي في استمرارية الكثير من الأعمال من خلال تسخير وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فقد حقق نجاحاً ملموساً في سرعة الاستجابة وتسهيل الأعمال واستمرار العملية التعليمية وخدمات التوصيل. إضافة إلى تلبية حاجة المواطنين من المشتريات والمدفوعات والمعاملات التي تحولت في معظمها إلى الشكل الإلكتروني.

وتمت مراجعة القطاع ضمن الأقسام التالية: المؤشرات العالمية والمحلية لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد، ومتابعة السياسات والاستراتيجيات النافذة، وملخص لواقع حال قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد.

أبرز توصيات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي والبريد

(1): إدخال التكنولوجيا الحديثة في الاتصالات المتنقلة وتحديد الجيل الخامس،
(2): توفير الترددات المناسبة من خلال هيئة قطاع تنظيم الاتصالات لعمل شبكات
الجيل الخامس وجعلها متوفرة بأسرع وقت ممكن لدفع الشركات العاملة في القطاع إلى
الاستفادة منها، (3): تحديث قانون الاتصالات رقم 13 لعام 95 وتعديلاته، وكذلك
مراجعة العديد من الأنظمة المنبثقة عن القانون وتحديثها، (4): توفير مساحات أكبر
من موارد الطيف الراديوي اللازم لإنشاء خدمات الجيل الخامس وتشغيلها.

(5): تحويل الأردن لمركز صناعة تكنولوجيا المعلومات، (6): إدخال التعليم الإلكتروني
التدريجي، (7): استكمال مشروع الشبكة الوطنية للنطاق العريض (NBN) (8): تحسين
تنافسية الشركات العاملة في القطاع من خلال الابتكار والتطوير الذاتي للمنتجات
والخدمات، (9): وضع استراتيجية للقطاعات ذات القدرة التنافسية العالية للتركيز
عليها وتطويرها.

(10): مراجعة قانون الخدمات البريدية وتفعيله، فيما يرتبط بالمواد المتصلة بالبعثات
الصغيرة والمواد المتصلة بالخدمة الشمولية، (11): تمكين شركة البريد من العمل على
أسس تجارية أسوة بشركات القطاع الخاص، (12): تحمل تبعات الدين المتحقق على
شركة البريد جراء تحميلها أعباء الخدمة الشمولية في السنوات العشر السابقة، (13):
إعادة دراسة الخدمة الشمولية لقطاع البريد وبما يحقق العدالة للشركة، ويساعدها في
القيام بواجباتها تجاه كافة مناطق المملكة.

(14): إنشاء قسم معني بالتحول الرقمي وتمكينه مالياً وإدارياً، (15): إنشاء مجلس
وطني للتحول الرقمي بمشاركة القطاع الخاص، (16): مواكبة مركز الأمن السيبراني
للتطورات التكنولوجية في هذا المجال، (17): عمل شراكات مع الجامعات الأردنية
لتطوير تخصص الأمن السيبراني وتخرج طلاب بمؤهلات وقدرات تواكب الأسواق
المحلية والعالمية وتنافس فيها. وفي مجال التوصيات العامة توصي المراجعة بإعادة تعريف
الريادة بصفاتها مفهوماً اقتصادياً ووجوب إلحاقها بوزارة الصناعة والتجارة والتموين.

المراجعة الثانية في إطار محور قطاعات البنية التحتية تناول **قطاع النقل**، الذي شهد عدة
أحداث بينت هشاشة هذا القطاع، وتعرضه لأوضاع أدت إلى توقف حركة النقل وتأخر
تنفيذ بعض المشاريع. كما استمر تأثير القطاع مثل باقي القطاعات بالأزمات الإقليمية
التي حدثت من حركة البضائع والأفراد، إضافة إلى الزيادة السكانية المضطردة سواء في
الوضع الطبيعي أو الطارئ نتيجة اللجوء القسري الذي زاد من الطلب على نقل البضائع
والركاب. ولقطاع النقل أهمية قصوى في تشجيع الاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد

وتحقيق نقل آمن وبكلفة مقبولة تكون متاحة لكافة المواطنين. وهذا يتطلب المحافظة على استمرار حركة النقل بكافة أشكالها لتعزيز الأمن الاقتصادي والغذائي باستمرار. وقد عرضت المراجعة أربعة أقسام رئيسة وعدداً من العناوين الفرعية، وكانت كالتالي: لمحة عن قطاع النقل، وتأثير جائحة كورونا على قطاع النقل وعلى مؤشرات الأداء للقطاع، والإجراءات الحكومية، وسلسلة إجراءات حكومية لدعم قطاع النقل، والدعم المقدم للقطاع من الضمان الاجتماعي، وإجراءات البنك المركزي، والدعم المقدم لقطاع النقل بالتعاون مع وزارة السياحة، ومتابعة العمل الحكومي من خلال الخطة التنفيذية لاستراتيجية النقل الوطنية، والخطة الاستراتيجية للسلامة على الطرق، والبرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة، وأولويات النقل في عهد آخر حكومتين، وربط الاستراتيجيات بالموازنات.

أبرز توصيات قطاع النقل

(1): إعطاء وزارة النقل دوراً قيادياً وتنسيقياً، والتركيز على التحولات التي تحصل في قطاع النقل، ولا سيما في التشغيل ووضع الاستراتيجيات الشمولية العابرة للقطاعات الفرعية، (2): توجيه الإنفاق الحكومي باتجاه مشاريع النقل الجماعي بين المدن، (3): ضرورة أن يتم وضع مؤشرات أداء لقياس الأهداف الواردة في الاستراتيجية باتساق مع ما يرد في قانون الموازنة، وأن يتم وضع خطط للمتابعة، (4): تفعيل النصوص القانونية التي تتصل بالمشغلين الفرديين، (5): رصد المخصصات المالية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسلامة على الطرق ومتابعة تنفيذها، (6): إيلاء تنفيذ مشروع أنظمة النقل الذكية الموجهة للمشاريع الحالية الاهتمام، (7): مأسسة التنسيق ما بين المعنيين بإدارة النقل العام وخاصة نقل الركاب والبضائع فيما يتصل بعلاقة هيئة تنظيم قطاع النقل بالبلديات.

أما المراجعة الثالثة ضمن محور قطاعات البنية التحتية، فتناولت الإسكان والبنية التحتية الذي شهد تطورات عديدة خلال السنوات السابقة نتيجة تزايد عدد السكان والهجرات المتتالية والتي أحدثت ضغوطاً كبيرة على البنية التحتية، بسبب التوزيع غير المنتظم للسكان في التجمعات السكنية الريفية والحضرية. إذ تم بذل جهود كبيرة في مجال الإسكان وقطاع البنية التحتية خلال السنوات السابقة لتحقيق أحد أهداف التنمية المستدامة والمتصل بجعل المدن آمنة ومرنة ومستدامة، لما له من دور واسع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للأفراد لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. وأدت عمليات النمو السريع والتحضر التي شهدتها المملكة خلال

العقود الماضية إلى إحداث مشكلة في توفير المسكن الملائم لذوي الدخل المتدني، وتآكل خدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، إضافة إلى مشكلات أخرى بيئية واقتصادية واجتماعية، وظهور مناطق السكن العشوائي التي أدت إلى تدهور البيئة العامة بسبب ارتفاع معدلات الاكتظاظ السكاني. إضافة إلى ذلك فرضت جائحة كورونا تحولاً كبيراً في عمل قطاع الإسكان والبنية التحتية وأدت إلى تغيير في الأولويات الخاصة بعمل القطاع، وما زال الإنفاق الحكومي على البنية التحتية غير متناسب مع الاحتياجات الفعلية للقطاع في ظلّ تزايد عدد السكان.

وتمت مراجعة القطاع من خلال الأقسام الخمسة التالية: الجهات المعنية بقطاع الإسكان والبنية التحتية (وزارة الأشغال العامة والإسكان، ووزارة الإدارة المحلية، وأمانة عمان الكبرى، والمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري)، ومواطن الخلل في أداء الجهات المعنية بقطاع الإسكان والبنية التحتية، والتي من أهمها ضعف التنسيق بين البلديات وعدم وجود كوادرمؤهلة، وغياب التخطيط الشمولي وتعدد المرجعيات.

أبرز توصيات قطاع الإسكان والبنية التحتية

(1): تطوير الأسس المتبعة في رسم استراتيجيات النمو الحضري من خلال تبني سياسة التخطيط الشمولي المكاني للبنية التحتية، (2): تأسيس نظام معلوماتي خاص بالسكان والعمالة وخدمات البنية التحتية والنشاطات الاقتصادية واستعمالات الأراضي، (3): متابعة البرامج والمشاريع البلدية وتصميمها وتنفيذها وتقييمها بهدف تمكينها من القيام بمهامها بكفاءة، (4): بناء القدرات ورفع الكفاءات للعاملين بالبلديات، (5): اتباع نظام دوري لصيانة المنشآت التابعة للجهات الحكومية، (6): تعديل نظام استعمالات الأراضي السكنية ودراسة دمج المدن والقرى المتقاربة والمتلاصقة ببلديات كبيرة قادرة على تحسين الخدمات في مناطقها.

أما التوصيات الخاصة بقطاع الإسكان، فقد اشتملت على الآتي، (7): تحديد مرجعية حكومية واحدة لتوجيه الاستثمار وتنظيمه في قطاع الإسكان، (8): تطوير الإنتاج السكني والاهتمام بجودة المنتج أثناء المراحل الإنشائية للمشاريع الإسكانية، (9): توفير مصدر مُستدام لتمويل المشاريع السكنية، ودعم التمويل الإسكاني الموجه للفئات المستحقة، (10): توفير فئات التنظيم ذات المساحات الصغيرة، (11): تشجيع جمعيات الإسكان التعاونية للإنتاج السكني وتلبية الحاجة السكنية لفئات متنوعة من الدخل، (12): تطوير مواد البناء المحلية وتوفير البدائل رخيصة التكاليف ورفع مستوى جودتها في السوق المحلي، (13): تحديث الاستراتيجية الوطنية للإسكان لعام 1989 والعمل على إصدار استراتيجية تواكب المستجدات والمتغيرات.

خامساً: محور الموارد البشرية

اشتمل محور الموارد البشرية على ثلاث مراجعات، تناولت أولها التعليم العام الذي شهد تطورات عديدة خلال السنوات السابقة نتيجة تزايد عدد السكان واللاجئين، مما أحدث ضغوطاً كبيرة على جودة التعليم ومخرجاته. إذ تعرض النظام التعليمي لحالة من الاختلال وعدم التوازن بين الزيادة في عدد الطلبة وإنشاء المدارس. وكذلك فرضت جائحة كورونا تحولاً كبيراً في عمل قطاع التعليم العام وأدت إلى تغيير في الأولويات الخاصة بعمل القطاع، وأظهرت بعض مواطن الضعف فيه تتصل بالحوكمة والإدارة والجاهزية في مواجهة الأزمات الطارئة إدارياً وأكاديمياً. وقد أثرت الجائحة سلباً على النظام التعليمي إذ بلغ الفاقد التعليمي حوالي 30%. ومع مساهمة جائحة كورونا في تطوير الجانب الإداري المتصل بتوفير أدوات تكنولوجيا التعليم للطلبة في مناطق وجودهم كافة، إلا أنه لم يحدث أي تطوير وتحسين في الجوانب الفنية للتعليم عن بُعد. وما زالت جهود دمج التكنولوجيا في التعليم محدودة، إذ إن 21% من المدارس لا تتوفر فيها خدمات الإنترنت، نتيجة ضعف الإنفاق. وما زال الإنفاق الحكومي على التعليم غير متناسب مع الاحتياجات الفعلية للقطاع في ظل تزايد أعداد الطلاب.

وتم مراجعة القطاع في سبعة أقسام، هي: استجابة وزارة التربية لتعليق الدوام في مؤسسات التعليم العام بتاريخ 15 آذار 2020، وأهداف التنمية المستدامة، والخطة الاستراتيجية لوزارة التربية (2018-2022) وقدرتها على التعامل مع المخاطر والتهديدات، واستراتيجية إدارة المخاطر ومواجهة تعليق الدوام المدرسي بسبب جائحة كورونا، والبرامج التي نفذتها الوزارة لمواجهة الظروف الطارئة وتطبيق التعليم عن بُعد، وتحديد مواطن الضعف في خطط الوزارة وبرامجها التنفيذية.

أبرز توصيات قطاع التعليم العام

(1): تطوير مناهج دراسية وإعدادها لاكتشاف قدرات الطلبة وتنميتها وتوجيهها، ترتبط بالمهارات الأساسية في اللغات والرياضيات، (2): إنشاء نظام وظيفي للمعلمين يسمى نظام السلك التعليمي على غرار نظام السلك الدبلوماسي، (3): الانتقال نحو الرقمنة الإلكترونية في تطوير المناهج الدراسية للمسارات الأكاديمية، والمهنية، والتقنية، والأنشطة والمحتوى المرتبط بها، والامتحانات والاختبارات المدرسية، وتحقيق التكامل بين وسائل التعليم التكنولوجية، (4): بناء القدرات للعاملين في مجال التعليم الرقمي، والاستعانة بالخبراء والاختصاصيين في هذا المجال، (5): توفير مواد رقمية وأدوات تعليمية خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة وصعوبات التعلم، (6): إشراك أولياء الأمور وتثقيفهم وتوعيتهم من أجل دمجهم في فريق التعليم عن بُعد، (7): توفير خدمات

الإنترنت في المناطق التي لا يتوفر فيها لمواكبة متطلبات التعلم عن بُعد، (8): تفعيل خطة الوقف التعليمي بهدف توجيه المتبرعين وأهل الخير لبناء مدارس في المناطق المحتاجة لبناء مدارس، مما يقلل من النقص الحاد في البنية التحتية للوزارة.

المراجعة الثانية ضمن محور الموارد البشرية الذي تناول التعليم العالي والبحث العلمي، فقد شهد أيضا تطورات عديدة خلال السنوات السابقة نتيجة تزايد عدد المؤسسات التعليمية وازدياد أعداد الطلبة مما أحدث ضغوطاً كبيرة على جودة التعليم والكفاءات المطلوبة ومخرجاتهما لسوق العمل. فثمة فائض في عدد الخريجين في جميع التخصصات الجامعية وصل إلى ما يقارب من 70 ألف طالب في عام 2021، مما عمق من مشكلة البطالة في الاقتصاد. كما شهد القطاع تراجعاً في البحث العلمي والابتكار خلال العقد الماضي نتيجة ضعف الإنفاق على البحث العلمي وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. وما زال الإنفاق الحكومي على التعليم غير متناسب مع الاحتياجات الفعلية للقطاع في ظل تزايد عدد الطلاب. وعموماً فقد فرضت جائحة كورونا تحولاً كبيراً في عمل قطاع التعليم العالي وأدت إلى تغيير في الأولويات الخاصة بعمله. وترتب على الجامعات خلال الجائحة صعوبات مالية ناتجة عن الوضع الاقتصادي السائد نتيجة الإغلاقات وتعليق التعليم الوجاهي وتأجيل دفع الرسوم.

وقد تمت مراجعة القطاع من خلال الأقسام التالية: واقع التعليم العالي، والخطة الاستراتيجية للوزارة (2019-2021)، والاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025). وتتمثل أهم التحديات التي تواجه القطاع بالترهل الإداري وزيادة العجز المالي والمديونية للجامعات وتدني جودة التعليم وضعف البحث العلمي. وتوزع أبرز ما جاء في التوصيات على عدة مجالات.

أبرز توصيات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

- (1): تعظيم دور مجالس الأمناء في الجامعات العامة والخاصة من خلال بناء علاقة تكاملية مع مجلس التعليم العالي ليكون دور المجلس الإشراف والمراقبة والتوجيه، (2): الشفافية في تعيين أعضاء مجلس التعليم العالي ومجالس الأمناء والقيادات الجامعية، (3): العمل على استقرار التشريعات الناظمة للعمل الأكاديمي واستدامتها على مستوى الجامعة والقطاع، (4): تعديل أسس القبول الموحد ليحقق العدالة ويشجع على الالتحاق بالتعليم التقني وحسب الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025)، (5): توفير الدعم المالي والفني لطلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية للابتكار والتفرغ لتنفيذ أبحاثهم، (6): ربط استحداث التخصصات الجديدة من مجلس التعليم العالي مع حاجة السوق، (7): قياس أداء الجامعات والكليات الإدارية والأكاديمية من خلال تطبيق

معايير بالدريج (Baldrige Standards) لضمان مخرجات التعليم وإتاحة الفرصة لكثير من الخريجين الحصول على عمل يناسب مؤهلاتهم في السوق المحلي والإقليمي والعالمي.

المراجعة الثالثة في محور الموارد البشرية تناولت سوق العمل والتشغيل وقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني الذي يشهد اختلالاً هيكلياً مزمناً وعدم توازن بين جانبي العرض والطلب من العمالة المحلية. إذ مع كل الجهود التي بذلتها الجهات المعنية في تطوير هذا القطاع، إلا أنه ما زال يعاني من الضعف والبطء في تحقيق الأهداف الموضوعية للسير به نحو التطور والحداثة ومواكبة متطلبات السوق والصناعات المختلفة. وقد أدى غياب المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في تطوير نظام تعليمي مهني يستند إلى متطلبات سوق العمل، إلى اتساع الفجوة بين احتياجات القطاع الخاص والمهارات المتوفرة لدى الخريجين. وزاد من الاختلالات التي يعاني منها أيضا سوق العمل وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة وعزوف الأيدي العاملة الأردنية عن العمل في تلك القطاعات التي تقبل عليها العمالة الوافدة، ومحدودية عدد فرص العمل المستحدثة، والوضع الاقتصادي المحلي، وموجات الهجرة الإجبارية، إضافة إلى تدني الأجور، وعدم مواءمة مؤهلاتهم لاحتياجات سوق العمل.

وتمت مراجعة القطاع من خلال الأقسام الخمسة التالية: قطاع سوق العمل والتشغيل (شمل واقع سوق العمل والتشغيل، والخطط والاستراتيجيات والبرامج الداعمة لقطاع سوق العمل والتشغيل)، وقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني، وما أنجز من أهداف الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025). وأخيراً الخلاصة، والتوصيات.

أبرز توصيات سوق العمل والتشغيل وقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني (1): العمل على وضع خطط تنفيذية مستقرة وثابتة مبنية على خارطة الطريق للاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025)، (2): إحداث تغييرات هيكلية في سوق العمل ترتبط بكفاءة السوق والمهارات المطلوبة، (3): تأهيل القادرين على العمل، وتمكينهم من الحصول على وظائف مناسبة لهم، ومواءمة المهارات مع متطلبات سوق العمل وحاجته، (4): توفير البيانات اللازمة عن سوق العمل، (5): تنظيم سوق العمل غير الرسمي والعمالة الوافدة، (6): توفير بيئة العمل المناسبة لخريجي القطاع التقني من حيث سلم الرواتب والتسلسل الوظيفي والحوافز المتصلة به، إضافة إلى تغيير الصورة النمطية الاجتماعية لهذا القطاع وتفعيل مجموعة من المهن للأردنيين، (7): تفعيل قانون تنظيم العمل المهني الذي يساعد في تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب

العمل، (8): ربط الإطار الوطني للمؤهلات مع سوق العمل، **(9):** بناء منصة إلكترونية للتعليم المهني تسهم في التعليم الإلكتروني التفاعلي لدى جميع مزودي خدمة التعليم والتدريب المهني والتقني، **(10):** إنشاء مرصد لمهن المستقبل لتحديد المهن المستقبلية والمهارات المطلوبة، **(11):** إعادة هيكلة إدارة التعليم المهني لتواكب التطورات الحديثة الخاصة بقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني، **(12):** توجيه الجهات الدولية المانحة والداعمة للتعليم والتدريب المهني والتقني إلى التعليم الثانوي المهني للنهوض به، **(13):** تجهيز المشاغل والمختبرات بأجهزة ومعدات حديثة، والإسراع في إنجازها لتواكب التطور التكنولوجي في مجال الصناعات المختلفة، **(14):** إنشاء نظام متابعة الطلبة الخريجين وتفعيله في كل مؤسسة مزودة للتعليم والتدريب المهني والتقني، **(15):** إنشاء مسرعات أعمال مهني للإبداع والابتكار من خلال مزودي الخدمة، **(16):** التشجيع على الاستثمار في قطاع التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل، **(17):** تفعيل دور النقابات المهنية والقطاع الخاص للمشاركة في صناعة القرار في سوق العمل؛ **(18):** تحويل كليات المجتمع الخاصة إلى كليات تعليم تقني.

سادساً: محور التنمية المجتمعية (1)

تضمن محور التنمية المجتمعية (1) مراجعتين، اختصت الأولى بالتنمية الاجتماعية وشؤون المرأة والأسرة والطفل، التي شهدت تطورات عديدة خلال السنوات السابقة من حيث تأثيرها بجائحة كورونا والتداعيات السلبية التي رافقتها من حيث ارتفاع عدد حالات العنف الأسري. إذ تم العمل على تحديث الخطط والاستراتيجيات القطاعية والمؤسسية. كما تم تفعيل دور المرأة في مناحي الحياة كافة وحمايتها، وخاصة مشاركتها في الحياة السياسية بوصفها المدخل لتعزيز مشاركتها في سائر المجالات الأخرى. وتم اتخاذ خطوات إصلاحية مهمة في مجال حقوق المرأة والعدالة الاجتماعية، وحول المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات.

وتناولت المراجعة الأقسام الخمسة التالية: آثار جائحة كورونا على قطاع التنمية الاجتماعية وشؤون المرأة والأسرة والطفل، ومتابعة الاستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية وشؤون المرأة والأسرة والطفل شاملة الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019-2025)، والاستراتيجيات القطاعية وتحديثاتها، والخطة الوطنية للحد من زواج القصر دون 18 سنة (2018-2024)، والاستراتيجية الوطنية لكبار السن (2018-2022)، والاستراتيجية الوطنية للمرأة (2020-2025)، ومواطن الضعف في الأداء والتنفيذ، وأخيراً التوصيات.

أبرز توصيات قطاع التنمية المجتمعية

(1): إكمال العمل على إعداد قانون العمل الاجتماعي وإقراره، (2): استخدام مصطلح الحماية الاجتماعية بدلاً من المعونة الوطنية لتغليب الصفة الحقوقية للدعم الحكومي للفئات المهمشة. وفي مجال الأسرة والطفل، (3): إقرار قانون خاص بحقوق الطفل، (4): وضع خطط وإجراءات للوصول إلى الأطفال وكبار السن والمرضى الذين لا يستطيعون الإبلاغ عن حالات العنف، (5): تطوير الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية، إضافة إلى تطوير خطط عمل وطنية للطفولة المبكرة والطفولة، (6): إقرار قانون الأحداث، (7): تطوير استراتيجية "عدالة الأحداث". وفي مجال شؤون المرأة، (8): مراجعة شاملة للتشريعات كافة ذات العلاقة بالمساواة الجندرية وإزالة التمييز، (9): التعميم على عدم استخدام الاحتجاز الوقائي أو التهديد به لأن ذلك يحول دون قيام الضحايا من النساء بالإبلاغ عن العنف، (10): اللجوء إلى العمل المرن من حيث مكان تأدية العمل أو تقسيم ساعات العمل بما يلبي احتياجات العاملات اللواتي يقمن برعاية آخرين.

المراجعة الثانية ضمن محور التنمية المجتمعية (1)، تناولت قطاع الصحة الذي أظهر نجاحاً في التصدي لجائحة كورونا. فمع الإنجازات الكثيرة للقطاع الصحي الأردني وموقعه المتقدم وتماسكه في مواجهة جائحة كورونا، إلا أنه يعاني من تحديات ومشاكل كثيرة لا بد من مواجهتها لتجنب تراجعها، وضمان العبور الآمن من الجائحة، ومن أبرز هذه التحديات، غياب مرجعية وطنية موحدة لحوكمة النظام الصحي وقيادته، والتأخر في الوصول للتغطية الصحية الشاملة والعدالة للسكان، وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وارتفاع نسبة الإنفاق على الصحة، والازدواجية في برامج التأمين الصحي الحكومي، والاستخدام غير الفعال للموارد المتاحة، وصعوبة الاحتفاظ بالكوادر البشرية المدربة وهجرتها، وتركيز النظام الصحي على الرعاية الصحية الثانوية والثالثية على حساب الرعاية الصحية الأولية وبرامج الصحة العامة، وضعف تنفيذ مشاريع الخطط الصحية الاستراتيجية وبرامجها، وضعف أذرع الرقابة على جودة الرعاية الصحية في القطاعين العام والخاص، إضافة إلى تحديات الرقمنة والمعلومات الصحية وتطوير الأساليب الإدارية للنظام الصحي، وضعف الوعي المجتمعي بأساليب الوقاية وغياب المشاركة المجتمعية الفعالة في الشأن الصحي. ومع الجهود والإنجازات التي تمت، فما زال القطاع الصحي بحاجة لإصلاحات تمكنه من الخروج الآمن من جائحة كورونا، والمحافظة على مكتسباته المتراكمة وإبقائه في موقع متقدم. وعملية الإصلاح هذه يجب أن تكون شاملة وتغطي المكونات السبعة للنظام الصحي كما أوردتها منظمة الصحة العالمية، وهي: الإدارة/ والحوكمة والتمويل والموارد البشرية والتكنولوجيا الطبية/ والدواء ونظم المعلومات/ والرقمنة وتقديم الخدمات الصحية والمشاركة المجتمعية.

وتمت المراجعة في عدة أقسام، أولها الوضع الوبائي لجائحة كورونا في الأردن: الاستجابة والتحديات والآفاق المستقبلية، وثانيها رصد التقدم في تنفيذ التشريعات الصحية والخطط الصحية الاستراتيجية، وثالثها التوصيات والرؤية المستقبلية، وأبرز ما جاء فيها أن عملية الإصلاح المطلوبة لهذا القطاع يتعين أن تكون شاملة وتغطي المكونات السبعة للنظام الصحي كما أوردتها منظمة الصحة العالمية.

أبرز توصيات القطاع الصحي

- (1): إيجاد مظلة إدارية ومرجعية واحدة ينضوي تحتها مقدمو الخدمات الصحية الرسمية، تمنع ازدواجية تقديم الخدمات الصحية وتمويلها، وتضبط الإنفاق على الصحة وتحقق العدالة، (2): تفعيل المجلس الصحي العالي والمحافظة على استقلاله، ودعمه إداريا وفتيا للقيام بوظائفه المحددة بالقانون، (3): إعادة تنظيم القطاع الصحي لرفع جاهزيته وقدرته على التعامل مع الأزمات الصحية الوطنية باتباع النموذج الاستباقي، (4): التطبيق الفعلي لسياسة اللامركزية لتوسيع مشاركة الإدارات الوسطى والدنيا والظرفية في وزارة الصحة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة الموارد البشرية والمالية، (5): إيجاد آلية لربط إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية مع بعضها، (6): تحفيز الصناعات الدوائية المحلية ودعمها، وخاصة في مجال اللقاحات وتصنيع المستلزمات الوقائية ومساعدتها في فتح أسواق جديدة، (7): تسريع إجراءات تسجيل الدواء المحلي، (8): إلزام كافة القطاعات الصحية الرسمية بشراء الأدوية والمستلزمات الطبية عن طريق الشراء الموحد في دائرة العطاءات المركزية، (9): ضرورة تفعيل الخطة الوطنية وتنفيذها للحد من مقاومة مضادات الميكروبات، (10): تسريع برنامج حوسبة المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية، (11): إلزام مقدمي الخدمة في القطاع الصحي الخاص وخاصة في العيادات والمراكز الصحية والمستشفيات باستخدام برنامج موحد للسجل الطبي الإلكتروني، (12): تسريع برنامج حوسبة المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية، (13): ترتيب أولويات النظام الصحي للانتقال من التركيز على الطب العلاجي والتكنولوجيا الطبية المكلفة والتخصصات الطبية الدقيقة بنموذج الصحة العامة، (14): تقديم خدمات صحية للمواطنين والمقيمين في منازلهم، وخاصة لمرضى الأمراض المزمنة والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، وخدمات تنظيم الأسرة والتطعيم وإجراء الفحوصات الدورية، (15): إيجاد نظام تحويلي فعال وصارم لجعل الرعاية الصحية الأولية المدخل الرئيس لتلقي الخدمات الصحية، (16): وضع آليات للرقابة الذاتية على جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى، (17): ضبط التوسع الأفقي والعمودي في المستشفيات الحكومية، (18): وضع استراتيجية ثابتة وطويلة الأمد

للتعاقد مع القطاعات الصحية الحكومية الأخرى والقطاع الصحي الخاص، (19): إنشاء نظام وظيفي للسلك المهني الصحي على غرار نظام السلك الدبلوماسي.

محور التنمية المجتمعية (2)

اشتمل محور التنمية المجتمعية (2) على مراجعتين، تناولت الأولى قطاع الثقافة من خلال أربعة أقسام، هي على التوالي: قطاع الثقافة في الأردن خلال جائحة كورونا، ومتابعة خطة التنمية الثقافية (2017-2021) وتقييمها، وحجم الإنجاز فيها، وتحديد مواطن الخلل والضعف في الأداء التي كان لها علاقة بالحوكمة والعمل المؤسسي وضعف الإنتاج الثقافي والنشر.

أبرز توصيات قطاع الثقافة

(1): إيجاد مظلة تنظيمية موحدة للمؤسسات العاملة في القطاع الثقافي، (2): إنشاء المجلس الأعلى للثقافة بوصفه هيئة مستقلة، (3): إصدار الاستراتيجية الثقافية بمشاركة أطراف القطاع كاملة، (4): تفعيل صندوق دعم الثقافة، (5): إحياء مشاريع التفرغ الإبداعي، ومخيم الإبداع الثقافي والمتحف الرقمي وتطويرها، (6): دعم معرض عمّان الدولي للكتاب، (7): إعادة النظر في سياسة النشر في الوزارة.

المراجعة الثانية ضمن محور التنمية المجتمعية (2) تناولت قطاع الشباب الذي يشكل فرصة حقيقية للمستقبل لتوفير القوى العاملة المؤهلة في مختلف القطاعات الاقتصادية لدعم الاقتصاد وتطويره ونموه. إذ يشكل الشباب من عمر (15-24) نسبة 20% من عدد السكان. ومع زيادة فئة الشباب، فما تزال التحديات أمامهم بارزة ببلوغ نسبة البطالة بينهم لأكثر من 50%، مما يشير إلى وجود فرصة ضائعة للاقتصاد من خلال الاستفادة من قدراتهم. ومن الأسباب التي فاقمت من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب هو تدني معدلات النمو الاقتصادي ومحدودية فرص العمل المستحدثة والصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد، إضافة إلى السياسات والإجراءات السابقة. وهذا يشير إلى وجود حاجة ملحة لتقييم السياسات والإجراءات السابقة وإعادة تنشيط الجهود لمعالجة تحدي البطالة بين الشباب.

وتأتي مراجعة الشباب في ستة أقسام، وهي على التوالي: لمحة عامة عن قطاع الشباب، ودور وزارة الشباب وإنجازاتها (خلال جائحة كورونا على مستوى الأقاليم والمديريات)، ومتابعة الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) إضافة إلى الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الشباب (2021-2024)، ومواطن الضعف والخلل في الأداء.

أبرز توصيات قطاع الشباب

- (1): إعداد خطة تدريب وتأهيل وتعليم مستمر لرفع كفاءة الكادر الوظيفي في الوزارة،
- (2): استحداث وحدة للتدريب والتعليم المستمر وقسم للتوجيه الوطني والأمن الفكري وقسم ذوي الإعاقة في الوزارة، (3): تفعيل صندوق دعم الحركة الشبابية والرياضية،
- (4): اعتماد شهادات للعاملين في المنشآت التي تضم بداخلها مراكز للياقة البدنية من خلال مركز إعداد القيادات الشبابية، (5): فتح أكاديميات في المحافظات للألعاب المختلفة وتوطينها بمنشآت وزارة الشباب، (6): تفعيل دور مركز إعداد القيادات الشبابية، (7): إقامة مدينة شبابية متكاملة بمواصفات عالمية بالشراكة مع القطاع الخاص، (8): إعادة تأهيل بيوت الشباب وتسويقها سياحياً بخطة ممنهجة، وتطوير الكادر العامل في بيوت الشباب وتأهيله وتدريبه، (9): توفير وسائل النقل لمراكز الشباب وبناء قدرات العاملين العلمية والعملية وتعزيزهما في المراكز الشبابية، (10): دمج مراكز الشباب والشابات المجاورة والاستغناء عن المراكز المستأجرة باستخدام المدارس القريبة، (11): إنشاء مخيمات وطنية للشباب الأردني من أبناء المغتربين بالتعاون مع السفارات الأردنية، (12): دراسة برامج الوزارة المعنية بمحاربة الفكر المتطرف، ومحاربة آفة المخدرات بالتعاون مع الأمن العام والجهات المعنية بذلك، (13): تمكين الشباب سياسياً من خلال تفعيل دور المعهد السياسي للوزارة ودعمه ورفده بالكوادر المؤهلة ودعم برامجه، (14): تطوير برامج متقدمة ومتخصصة لتأهيل قيادات شبابية فاعلة في كافة المحافظات من خلال تقديم التدريب اللازم لها.

سابعاً: محور التنمية السياسية وتطوير القطاع العام

اشتمل محور التنمية السياسية وتطوير القطاع العام على مراجعتين، تناولت الأولى التنمية السياسية من خلال ستة أقسام، وهي على التوالي: التنمية السياسية في الأردن، ومراحلها وتطورها، ومتابعة الخطط والاستراتيجيات، ومواطن الخلل في الأداء، واللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

أبرز توصيات التنمية السياسية

- (1): وضع استراتيجية وطنية للتنمية السياسية والتمكين الديمقراطي تمثل مرجعاً لجميع الخطط والجهود المتصلة بالعمل السياسي. ومن أهم التوصيات كذلك (2): تنفيذ مراجعة شاملة للمناهج والمقررات المتصلة بالثقافة الوطنية والمواطنة، وإيجاد آلية تقييم ومتابعة دورية للمعارف والمهارات التي يكتسبها الطلبة في هذا المجال. وبموازاة ذلك، (3):

تمكين المعلمين وتطوير مهاراتهم ومعارفهم في قضايا الهوية والمواطنة والديمقراطية، (4): تحويل محتوى مادة التربية الوطنية في الجامعات الأردنية، لتتضمن مواضيع مرتبطة بالمواطنة والتمكين الديمقراطي.

المراجعة الثانية ضمن محور التنمية المجتمعية (2)، تناولت تطوير القطاع العام الذي أظهر ضعف استجابة القطاع العام وجاهزيته للعمل عن بُعد خلال الجائحة لعدم وجود خطط طوارئ مناسبة. إذ ما زالت الصورة غير واضحة فيما يتصل بإعادة هيكلة القطاع العام وتطويره، ويظهر ذلك جلياً بكثرة القرارات والغائها مع كل تغيير حكومي. ولتحقيق التطوير الإداري الحقيقي المنشود لا بد من وجود إلزامية بخطط تطوير القطاع العام للحكومات المتعاقبة. ومع الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال تطوير القطاع العام فما زال ثمة العديد من التحديات، والتي من أبرزها، غياب الاستراتيجية الشمولية للإدارة العامة، وضعف عملية تنفيذ البرامج والخطط وضعف متابعة الأداء الحكومي، وغياب الأساس الواضح لنظام المتابعة الحكومي والتشتت وعدم الاستمرارية والتراجع عن بعض الخطط التنفيذية والقرارات التي يتم اعتمادها، وتعدد الجهات المسؤولة عن التطوير وعدم الثبات في تعيين الجهة المنوطة بمتابعة التطوير الإداري.

وتم مراجعة القطاع العام في عدة أقسام، هي: لمحة حول أداء تطوير القطاع العام منذ عام 2000 (الخطط والاستراتيجيات)، ومواطن الخلل وفرص التحسين في الأداء والتنفيذ، وتحسين الخدمات والإجراءات الحكومية، ودور الأجهزة المعنية (مجلس الخدمة المدنية، وديوان الخدمة المدنية، ومعهد الإدارة العامة)، وإعادة هيكلة الجهاز الحكومي.

أبرز توصيات القطاع العام

(1): مأسسة عملية الإدارة الاستراتيجية للقطاع العام (التخطيط الاستراتيجي ومتابعة الأداء الحكومي) بالاستناد إلى مؤشرات محددة وواضحة وقابلة للقياس وفق أفضل الممارسات الدولية، (2): إعادة هيكلة وحدات التطوير المؤسسي في الدوائر بما يضمن فاعليتها، (3): توحيد مرجعية اقتراح سياسات التطوير والخدمة المدنية في مجلس الخدمة المدنية والتطوير، (4): تقييم تجربة ديوان الخدمة المدنية باتجاه تحويل أدواره من تنفيذية إلى إشرافية، (5): تعزيز دور معهد الإدارة العامة وإعادة الاستقلال المالي له، (6) اعتماد مبدأ السلك المهني لكافة القطاعات المهنية مثل التعليم والصحة وغيرها من القطاعات، (7): حوكمة القطاع العام.